القدس في الفكر المسيحي الحديث

(النص الأصلي باللغة الإنكليزية)

أ. د. متري الراهب

رئيس جامعة دار الكلمة - بيت لحم

ترجمة: مصطفى عبيد

مقدمة

القدس مدينة لا مثيل لها. مدينة يعتبرها شعبان مختلفان عاصمة وطنية لهما، وتسميها ثلاثة أديان «مدينة مقدسة». من هنا تُلقي هذه الدراسة نظرة على مدينة القدس في الفكر المسيحي الحديث، خاصة أن هناك قدرًا كبيرًا من البيانات الخاصة بالفكر المسيحي الحديث تتضمن قرارات وخطبًا وتصريحات مسيحية بشأن القدس.

وسعيًا للوصول لرؤية أكثر وضوحًا للخطاب المسيحي بشأن القدس، فقد اخترنا ثلاثة محاور رئيسية لاستقراء الخطاب، وهي صورة القدس في خطاب مجلس الكنائس العالمي، وصورتها لدى الكرسي الرسولي «الفاتيكان»، وأخيرًا صورتها وفقًا لتصريحات قيادات الكنائس في الأراضي المقدسة.

أولًا: صورة القدس في خطاب مجلس الكنائس العالمي[1]

لقد أسس المجلس العالمي للكنائس (WCC) سنة 1948 كتعبير عن الحركة المسكونية

(1) Most of the statements examined here were not published, but are available at the WCC archive in Geneva.

الحديثة (حركة التقريب بين الطرائف المسيحية)، وكرد فعل مناهض للحرب العالمية الثانية. ويتبع المجلس الآن (349) كنيسة تمثل (590) مليون مسيحي في (150) دولة حول العالم. ويشمل أعضاء المجلس معظم الكنائس الأنجليكانية/ البروتستانتية، والكنائس الأرثوذكسية الشرقية، بينما تعتمد الكنيسة الكاثوليكية بصفة مراقب.

وفي سنة تأسيسه، قام مجلس الكنائس العالمي بالتعاون مع المجلس التبشيري الدولي ببحث قضية القدس، حيث بعث في 13 حزيران/ يونيو 1949 بمذكرة إلى لجنة التسوية الخاصة بفلسطين التابعة للأمم المتحدة بعنوان «حماية المصالح والأنشطة الدينية في فلسطين[1]. وجاء ذلك متماشيًا مع الوثيقة التي اعتمدتها الجمعية العامة في 11 أيار/ مايو 1949 والتي شددت عند بحث قضية تدويل القدس وحماية الأماكن المقدسة فيها والسماح بحرية زيارتها، أن يتم أخذ آراء الكنيسة البطريركية الأرثوذكسية، وهيئات الشؤون الإسلامية، والمنظمات الدولية لشؤون الكنائس بما فيها مجلس الكنائس العالمي[2].

وشددت المذكرة على أن أي ترتيب سياسي فيما يتعلق بفلسطين عامة والقدس خاصة يجب أن تتوفر فيه ثلاثة شروط هي:

1) ضرورة حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، خاصة الحرية الدينية الكاملة للجميع دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين[3].

2) اعتبار حماية الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في فلسطين وحرية الوصول بمثابة مسؤولية دولية[4].

---

(1) Kenneth G. Grubb & O. Frederick Nolde, Memorandum: The Protection of Religious Interests and Activities in Palestine, May 1949. United Nations Conciliation Commission for Palestine (UNCCP), World Council of Churches (WCC).

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

3) ضرورة إعادة كل الممتلكات المملوكة للكنيسة والمملوكة للبعثة في فلسطين والتي تم احتلالها إلى أصحابها[1].

وقد صدرت المذكرة بعد مناقشات داخلية في أروقة الأمم المتحدة، غير أن هذا الموضوع لم يطرح مرة أخـرى للبحث بعد الحرب العربية الإسرائيلية، ونكبة 1948، واتفاقية الهدنة، لا في الأمم المتحدة ولا في مجلس الكنائس العالمي. ولم تطرح مسـألة القدس مرة أخرى إلا في نهاية السـتينيات من القرن العشرين. ففي الاجتماعات التي عقدت في كانتربري بإنكلترا بين 12 و22 آب/ أغسـطس 1969، أوضحت اللجنة المركزية لمجلس الكنائس العالمي أن المجلس مهتم ببدء مناقشات بين المسيحيين، اليهود، والمسلمين بشأن الوصاية على الأماكن المقدسة ووضع القدس وسكان المدينة[2].

ويمكـن القول إن الاهتمام الحقيقي بوضع القدس اتّسـع بعد منتصف السـبعينيات، عندما أكدت اللجنة المركزية في اجتماعها في برلين في آب/ أغسـطس 1974[3] أن الوصول إلى موقف مُرضٍ بشأن القدس يستلزم تحقيق عدة أمور، هي:

1) اعتبار القـدس مدينة مقدسـة للديانات السـماوية الثلاث: اليهودية والمسـيحية والإسلام، وتجنب التقليل من أهمية المدينة بالنسبة لأي من الديانات الثلاث[4].

2) اعتبار الأماكن المقدسة المسيحية في القدس والمناطق المجاورة تابعة لمجلس الكنائس العالمي، وأن أي أمر يخص مسـتقبلها يجب أن يأخـذ في الاعتبار الحقوق المشروعة للكنائس بشكل مباشر[5].

(1) Ibid.

(2) WCC Central Committee, Statement on the Middle East, Canterbury, England, 12 – 22 August 1969.

(3) WCC Central Committee Statement, Berlin West, August 1974.

(4) Ibid.

(5) Ibid.

3) إن قضيــة القدس لا تقتصر على حماية الأماكن المقدســة فقط، بل إنها ترتبط عضويًّا بأتباع الديانات الثلاث ومجتمعاتهم في المدينة المقدســة[1]. لــذا فإن أي حل مقترح للقدس يجب أن يضع في حســابه الحقوق والاحتياجات الخاصة بالسكان الأصليين للمدينة المقدســة[2]. ورأت اللجنة المركزية أن المسائل المتعلقة بالولاية القضائية على القدس لن تجد حلّها الدائم إلا في سياق تسوية الصراع برمته.

وجددت الجمعية العامة لمجلس الكنائس العالمــي، في اجتماعها[3] في نيروبي بكينيا عام 1975، رؤية اللجنة المركزية، مضيفة ما يلي:

1) ضرورة تعاون مؤسســات الديانات الثلاث لضمان أن تكون القدس مفتوحة لأتباع الديانات الثلاث ليعيشوا معًا[4].

2) في أي اتفاق يتعلق بالقدس ينبغي الالتزام بـــ «التشريع الخاص الذي ينظم العلاقة بين الطوائف المسيحية والسلطات، والذي تكفله المعاهدات الدولية (باريس 1856 وبرلين 1878) وما ســبق أن أقرته عصبة الأمم بخصوص الوضع الراهن للأماكن المقدسة[5].

3) من الضروري التأكيد على أن الأماكن المقدســة لا ينبغي أن تصبح مجرد آثار للزيارة فقــط، بل يجب أن تكون بمثابة أماكن عبادة حيــة متكاملة ومتكيفة مع المجتمعات المســيحية التي ترتبط بجذور داخل المدينة المقدســة، وحتى لمن لا يرتبط بتوجهات دينية لكنه يرغب في زيارة هذه الأماكن[6].

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) Statement by Nairobi WCC Fifth Assembly, 1975.

(4) Ibid.

(5) Ibid.

(6) Ibid.

4) لا يمكن تسوية مستقبل القدس إلا في إطار اتفاق شرق أوسطي شامل وتحت رعاية وضمانة دولية.

وأصـــدرت اللجنة المركزية لمجلـــس الكنائس العالمي بيانها حـــول القدس في اجتماعها في جنيف في آب/ أغســـطس 1980[1]، وهو ما جاء ردًّا على القانون الذي أقره الكنيســـت الإسرائيلي في 30 تموز/ يوليو 1980 بضم القدس الشرقية إلى إسرائيل. وفي هذا البيان عبّرت اللجنة المركزية عن معارضتها للقرار المنفرد لإسرائيل بضم القدس الشرقية، وإعلان المدينة عاصمة أبدية لها وحدها.

وذكـــرت اللجنة المركزية أن مثل هذا القرار يتعارض مـــع جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأنه يقوض كل الجهود الرامية للتوصل إلى حل عادل لمشكلة الشرق الأوسط، ويهدد بشكل خطير السلام الإقليمي والعالمي.

كما أكدت اللجنة المركزية على ضرورة إدراج قضية القدس في جدول أعمال المفاوضات الرســـمية التي تشمل إسرائيل والشعب الفلســـطيني حول تقرير المصير. علاوة على ذلك، أعربت اللجنة عن نيتها في مساعدة الكنائس للتعبير عن الصوت المسيحي الموحد والمتضافر نحو الاضطلاع بدورها بشكل كامل كشركاء في تحديد الطابع المستقبلي للقدس.

تناولت الجمعية العامة لمجلس الكنائـــس العالمي، في اجتماعها الذي عقد في فانكوفر بكندا خلال شـــهري تموز/ يوليو وآب/ أغســـطس 1983[2]، بعـــض القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط والتي كان من بينها الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وإقامة مستوطنات على الأراضي المحتلة، والاعتقالات السياسية، والانتهاكات وسياسات التمييز الإسرائيلية. ومـــرة أخرى أكد البيان الصادر عن هذا الاجتماع أن القضايا لا يمكن حلها باســـتخدام القوة، وشـــدد على أهمية المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلســـطينية والدول

(1) Central Committee Statement on Jerusalem, Geneva, Switzerland, August 1980.

(2) Sixth Assembly Statement on the Middle East, Vancouver, Canada, July /August 1983.

العربيــة المجاورة. وشــدد على حق الفلســطينيين في تقرير مصيرهــم وفي بناء دولتهم المستقلة[1].

وفيما يخص القدس شدد البيان على أنها مدينة مقدسة بالنسبة للديانات السماوية الثلاث: اليهودية، المسيحية، والإسلام. ومن الضروري تجنب تقليل أهمية المدينة لأي من الديانات الثلاث[2]. وشــدد على أهمية الحوار بين اليهود والمسلمين للوصول إلى اتفاق سياسي مقبول لكلا الطرفين. فضلًا عن ذلك لفت البيان انتباه الكنائس إلى ضرورة الحفاظ على اســتمرار الوجود المســيحي في المدينة، داعيًا إلى توعية العالم المســيحي بما يعاني المجتمع الإســلامي والمســيحي في القدس الشرقية من إجراءات قمعية تمارسها سلطات الاحتلال، ومن بينها منع سكان الضفة الغربية من زيارة القدس.

وفيما بعــد الانتفاضة، ومذبحة الحــرم الإبراهيمي الشريف، وفي 20 آب/ أغســطس 1988، وجّه الســكرتير العام لمجلس الكنائس العالمي نداء إلى الأمم المتحدة بشأن الصراع الإسرائيلي – الفلســطيني[3]. وفي هذا النداء طالب السكرتير العام بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط لإيجاد حل شامل للصراع، بما في ذلك قضية القدس.

كما أثيرت قضية القدس مرة أخرى في مجلس الكنائس العالمي منتصف التسعينيات. وبعد توقيع اتفاقيات أوســلو[4]، والاتفاق الأساسي بين الفاتيكان ودولة إسرائيل[5]، والعلاقات الرسمية بين الفاتيكان ومنظمة التحرير الفلسطينية، مجلس الكنائس العالمي – بالتعاون مع

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) Appeal by the Central Committee of the Secretary – General of the United Nations, Hannover, FRG, 20 August 1988.

(4) WCC Executive Committee, Statement on the Middle East, Sigtuna, Sweden, 14 – 20 September 1993.

(5) WCC Press Release, Comment on the new diplomatic arrangements between the Vatican and the State of Israel, 10. January 1994.

الاتحاد اللوثري العالمي والفاتيكان والمجلس البابـــوي للحوار بين الأديان تم تنظيم مؤتمر حول التفاهم الروحي للقدس ســـنة 1994. كما قام سكرتير مجلس الكنائس العالمي بزيارة الأرض المقدســـة في [1]1995، وهكذا صارت مأساة القدس على جدول أولويات المجلس العالمي[2].

لقد كان أحد أهم التصريحـــات الصادرة عن مجلس الكنائس العالمي، خاصة فيما يتعلق بالقدس، هو ما تم طرحه خلال اجتـــماع الجمعية الثامنة للمجلس، والذي عُقد في هراري خلال الفترة من 3 إلى 18 كانون الأول/ ديســـمبر 1998[3]. ففي هذا الاجتماع اعتمد الرأي بشأن وضع القدس على القانون الدولي، بدءًا من معاهدتي باريس 1875، وبرلين 1878، ثُم مســـؤولية الانتداب البريطاني عن الأماكن المقدسة والطوائف الدينية في فلسطين، وصولًا إلى خطة التقســـيم التي أصدرتها الأمم المتحدة في 29 تشريـــن الثاني/ نوفمبر 1947 والتي اعتبرت القدس كيانًا مســـتقلًا له حدود جغرافية محددة، فضلًا عن قرار الأمم المتحدة رقم 194 الذي حدّد وضعًا خاصًّا للمدينة. ونص اجتماع مجلس الكنائس بهراري على أن اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بـــالأراضي المحتلة، وقرار الجمعية العامـــة للأمم المتحدة رقم 303 بتاريخ 9 كانون الأول/ ديســـمبر/ 1948 شددا على ضرورة وضع القدس تحت نظام دولي دائم. وأشـــار إلى قراري مجلس الأمن رقم 242 لسنة 1967 ورقم 338 لسنة 1973، اللذين طالبا بانســـحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة بما فيها القدس، محملًا المجتمع الدولي مسؤولياته تجاه القدس.

وأكد البيان على عدد من المبادئ الخاصة بالقدس وهي:

(1) WCC Press Release, WCC General Secretary begins visit to Jerusalem, 17 May 1995.

(2) WCC Central Committee, Statement on the Status of Jerusalem, Geneva, Switzerland, 14 – 22 September 1995.

(3) WCC Eighth Assembly, Statement on the Status of Jerusalem, Harare, Zimbabwe, 3 – 14 December 1998.

1) إن أي تسوية سلمية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي يجب أن تحترم قدسية المدينة وتعددية طوائفها[1].

2) ضرورة كفالة حرية زيارة المنشآت المقدسة والدينية في المدينة، وكفالة حرية العبادة لكل الطوائف[2].

3) ضرورة ضمان حقوق كل الطوائف في القدس في ممارسة أنشطتها الدينية والاجتماعية والتعليمية[3].

4) ضرورة ضمان وحماية زيارة الفلسطينيين للمدينة[4].

5) ضرورة بقاء القدس مدينة مفتوحة وشاملة[5].

6) ضرورة إبقاء القدس كمدينة مشتركة من حيث السيادة والمواطنة[6].

7) ضرورة احترام اتفاقية جنيف الرابعة فيما يخص الملكية والبناء والإقامة، وحظر إجراء أي تغييرات في البنية السكانية للمدينة، وبناء عليه حظر إقامة مستوطنات، أو ضم مناطق جديدة، وهو ما قد يُغيّر الطابع الديني والثقافي للمدينة دون موافقة كل الأطراف والمجتمع الدولي[7].

وفيما بعد، وخلال قمة كامب ديفيد بين الرؤساء بيل كلينتون، وياسر عرفات، وإيهود باراك عام 2000 صدر البيان الأخير لمجلس الكنائس العالمي، والذي اعتمدته اللجنة

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

(5) Ibid.

(6) Ibid.

(7) Ibid.

التنفيذية في أيلول/ سبتمبر 2000[1]، «34» ونص على ضرورة تحلي كل الأطراف بالشجاعة للتخلي عن المطالبات الحصرية وبذل الجهود لبناء مدينة مشتركة ومفتوحة وشاملة يتم فيها ضمان حرية الوصول إلى كل الأماكن المقدسة وحرية العبادة لكل الأشخاص، مع التأكيد على أن حل قضية القدس هو مسؤولية كل الأطراف المعنية بشكل مباشر، وينبغي على الكنائس المسيحية والطوائف الدينية اليهودية والإسلامية أن تلعب دورًا تقريبيًّا خلال المفاوضات[2].

وكان آخر بيان أصدره مجلس الكنائس العالمي هو ما تضمنه خطاب للسكرتير العام للمجلس، أولاف فايسكي تيفت في السادس من كانون الأول/ ديسمبر 2017، في اليوم ذاته الذي أعلن فيه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خططه للاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل[3]. وقد أوضح السكرتير العام أن «مثل هذه الخطوة يمثل انتهاكًا للإجماع الدولي السائد وللسياسة الأمريكية الراسخة على مدى سبعة عقود، فضلًا عن استباقها لأي طرح تفاوضي يستهدف السلام التام والمفترض تحقيقه بين الإسرائيليين والفلسطينيين[4]. ودعا السكرتير العام، الإدارة الأمريكية إلى إعادة النظر في موقفها بشأن هذه القضية المهمة، وبذل جهودها لتعزيز استئناف المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين سعيًا لتحقيق سلام حقيقي وعادل ومستدام[5].

(1) WCC Executive Committee, Resolution on Jerusalem Final Status Negotiations, Geneva, Switzerland, 26 – 29 September 2000.

(2) Ibid.

(3) Olav Fyske Tveit, On US recognition of Jerusalem as Israel's Capital, Geneva, 6. December 2017.

(4) Ibid.

(5) Ibid.

ثانيًا: صورة القدس لدى الكُرسي الرسولي (الباباوي)

لم يلتفت الكُرسي الرسولي إلى قضية القدس حتى قيام الحرب العالمية الأولى. وفيما بعد وعد بلفور، أشار البابا بينديكت الرابع عشر في مجلة «لا سيفليتا كاثوليكا» إلى مخاوفه من خطر سيطرة اليهود على الأراضي المقدسة، مدعومين من البروتستانت الأنجلو ساكسون، والذين يسعون لإقامة دولة يهودية في فلسطين. وأعرب البابا عن قلقه من أن يؤدي الحكم الصهيوني إلى اقتلاع المجتمع المسيحي المحلي[1]. وظلت هاتان القضيتان تشكلان الاهتمام الرئيسي للفاتيكان خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. وفيما بعد، أجبرت التغيرات الناجمة عن الحرب العالمية الثانية، الفاتيكان على تغيير موقفه بشأن القدس، فصار يطالب بمنح القدس والمناطق المجاورة لها وضعًا قانونيًّا دوليًّا. وبعد النكبة وانقسام القدس إلى شرقية وغربية، نشر البابا بيوس الثاني عشر منشورًا بابويًّا عن القدس، جاء فيه «سيكون من المناسب منح القدس وضواحيها، حيث كانت هناك ذكريات عظيمة عاشها المُخلص (المسيح) طابعًا دوليًّا، يبدو في الظروف الحالية أنه يوفر ضمانًا أفضل لحماية المقدسات. وسيكون من الضروري أيضًا توفير الضمانات الدولية للوصول إلى الأماكن المقدسة المنتشرة في جميع أنحاء فلسطين، وكفالة حرية العبادة، واحترام العادات والتقاليد الدينية»[2].

وهذا الموقف تكرر مرة أخرى في دورية «ريدمبوتريس نوستري كريشتوس» المكتوبة في 15 نيسان/ أبريل 1949[3]. إذ أضاف البابا قائلاً: «إننا نرغب بشدة أن يتم تمكين المؤسسات الكاثوليكية العديدة التي تم إنشاؤها في فلسطين لمساعدة الفقراء وتعليم الشباب، وتوفير الضيافة للزوار بشكل مناسب أن تواصل عملها السابق بشكل جدير بالثناء دون أي عوائق.

(1) Stevens, Richard P., The Vatican, the Catholic Church and Jerusalem, in: Journal of Palestine Studies, Vol. 10, No. 3 (Spring, 1981), pp. 100 – 110.

(2) Pius XII, In Multiplicibus Curis: Encyclical of Pope Pius XII on prayers for peace in Palestine. Castel Gandolfo, 24. October 1948.

(3) Pius XII, Redeptoris Nostri Cruciatus: Encyclical of Pope Pius XII on the Holy Place in Palestine, Rome, 15. April 1949.

ولا يمكن أن نغفل أن جميع الحقوق التي اكتسبها الكاثوليك في الأماكن المقدسة على مدى قرون ودافعوا عنها ببسالة يجب الحفاظ عليها دون أي انتهاك»[1]. وخلصت الدورية إلى دعوة المؤمنين إلى أن يكونوا أكثر اهتمامًا بالأوضاع في فلسطين، وأن يعلنوا طلباتهم المشروعة بصورة واضحة لزعماء العالم[2].

وفي التاسع من ديسمبر/ كانون الأول سنة 1949 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا يدعو إلى تدويل القدس. وحظي القرار بتأييد جميع الدول الكاثوليكية، والكتلة السوفييتية، حيث رحّبوا باقتراح الفاتيكان لأسباب خاصة، غير أن هذا القرار لاقى معارضة شديدة من إسرائيل والأردن وبريطانيا والولايات المتحدة والدول الإسكندنافية. وفي النهاية صوتت الجمعية العامة بأغلبية 38 صوتًا مقابل 14 صوتًا لصالح وضع القدس تحت نظام دولي دائم باعتبارها كيانًا مستقلًا تديره الأمم المتحدة لعشر سنوات. وبمساعدة الفاتيكان، تم إعداد دستور للمدينة وتعيين مفوض عام، لكنه لم يصل إليها قط. وقد بذلت بلجيكا والفلبين عامي 1950، و1952، باعتبارهما دولتين لديهما أغلبية سكانية كاثوليكية ويدعمان الفاتيكان، جهودًا لتنفيذ خطة التقسيم الصادرة سنة 1947، وما تضمنته من تدويل للقدس، لكنها لم تنجح بسبب معارضة الولايات المتحدة وبريطانيا، ما أدى إلى تنحية فكرة تدويل القدس من أجندة الأمم المتحدة[3].

وبعد عام 1967 واحتلال إسرائيل للقدس الشرقية، بات واضحًا أن الفاتيكان قد تخلى عن فكرته الأصلية الخاصة بتدويل القدس، وطالب البابا بولس السادس أن يتم منح مسيحيي ومسلمي ويهود القدس وضعًا سياسيًّا مميزًا قائمًا على مبادئ العدل والسمات الفريدة لمدينة القدس. وبالقطع، فإن هذا المطلب لم يكن دعوة لإنشاء هيئة فوق وطنية في القدس، بل هو توصية لوضع دستور وإطار قانوني يكفل الحرية والعدل والمساواة والطابع

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) Stevens, p. 107.

الديني للمدينة. وتحدث البابا عن الحقوق غير القابلة للتجاهل لكل سكان المدينة، وأدان الضغوط الاقتصادية والدينية والسياسية التي دفعت المسيحيين المقدسيين إلى الهجرة الجماعية[1].

ولاحقًا، وعقب توقيع اتفاق أوسلو بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وتماشيًا مع التحولات السياسية في المنطقة، اتّخذ الكرسي الرسولي مسارًا جديدًا بشأن القدس. ففي الثلاثين من كانون الأول/ ديسمبر 1993[2]، وقّع الفاتيكان الاتفاق الأساسي مع إسرائيل. ومما يثير الاهتمام أن هذا الاتفاق لم يتضمن أي مواد تخص القدس، وهو ما يشير بوضوح إلى أن الفاتيكان يعتبر القدس الشرقية وأماكنها المقدسة جزءًا لا يُمكن التفريط فيه من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهكذا فقد أكد الاتفاق على الالتزام المستمر بالحفاظ على الوضع الراهن واحترامه في الأماكن المقدسة المسيحية، إلى جانب حماية حقوق الكنيسة الكاثوليكية والمعالم المقدسة مثل الكنائس والأديرة والمقابر وما شابه ذلك. ونص الاتفاق على الآتي «تؤكد دولة إسرائيل التزامها المستمر باحترام الوضع الراهن في الأماكن المقدسة المسيحية وحقوق الطوائف المسيحية بموجب الاتفاق، كما يؤكد الكرسي الرسولي التزام الكنيسة الكاثوليكية المستمر باحترام الوضع الراهن والحقوق المذكورين أعلاه»[3].

واتّساقًا مع هذه الخطوة، فقد طور الكرسي في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1994 علاقاته مع السلطة الفلسطينية الممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية وأنشأ لجنة ثنائية عاملة ودائمة لفلسطين. وبذلك دخل التعاون بين الكرسي الرسولي ومنظمة التحرير الفلسطينية حيز التنفيذ، وهو ما مثل قاعدة للتوصل إلى اتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والفاتيكان في

(1) Ibid, p. 109.

(2) Conventio Inter Apostolicam Seden Atque Israelis Statum: Fundamental Agreement between the Holy See and the State of Israel, Jerusalem, 13. December 1993.

(3) Ibid, p. 109.

15 شباط/ فبراير 2000[1]، قبيل زيارة البابا يوحنا بولس الثاني إلى الأراضي المقدسة.

ولقد تمت الإشارة إلى وضع القدس في ديباجة الاتفاق الأساسي (الذي لا يشكل جزءًا من الدستور وبالتالي فهو غير قابل للتنفيذ). وجاء في نصها: «إعلان أن الحل العادل لقضية القدس، على أســاس القرارات الدولية، هو أمر أساسي لتحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، وأن القرارات والإجراءات الأحادية الجانبية التي قد تغير الطابع والوضع الخاص للقدس هي قرارات غير مقبولة أخلاقيًّا ولا قانونيًّا»[2].

كما دعا الاتفاق إلى وضع نظام خاص للقدس يتم ضمانه دوليًّا ويحمي المبادئ التالية:

1) ضمان الحرية الدينية والعقيدية للجميع.

2) المساواة أمام القانون للأديان السماوية الثلاثة ومؤسساتها وأتباعها داخل المدينة.

3) الحفــاظ على الهوية الدينية والقدســية للمدينة وتراثها الدينــي والثقافي وتأثيراته في العالم.

4) كفالة حرية زيارة الأماكن المقدسة في المدينة وحرية التعبد فيها.

5) الحفاظ على الأوضاع الراهنة للأماكن المقدسة دون أي تغييرات[3].

غير أن وزارة الخارجية الإسرائيلية أدانت هذا الاتفاق واعتبرت موقف الفاتيكان مؤيدًا لاســتيعاب القدس، وعلّق أبراهام فكسمان، أحد مســؤولي رابطة مكافحة التشهير الإسرائيليــة، مؤكدًا أن الاتفاق بمثابة تدخل خارجي من شــأنه إعاقة المفاوضات الثنائية بين الفلسطينيين وإسرائيل.

وخلال السنوات الأخيرة عقد الكرسي الرسولي جولة ثانية من المفاوضات مع إسرائيل،

(1) Basic Agreement: Holy See – Palestine Liberation Organization, Vatican 15. February 2000.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

وكان من المؤكد أن هذه المفاوضات تضمنت موضوعات متعلقة بالقدس، وكادت أن تصل إلى إعلان اتفاق تاريخي بين الجانبين، لكن لم يتم الإعلان عن شيء، ولم تظهر أي بنود لمثل هذا الاتفاق.

ثالثًا: صورة القدس لدى قيادات الكنائس في المدينة المقدسة

اعتبارًا من عام 1988 أصدر رؤساء الكنائس الثلاثة عشر المعترف بها رسميًّا في فلسطين بيانات عامة حول الوضع في فلسطين وإسرائيل[1]. وكان من الواضح أن الكنائس في القدس لا يُمكن أن تبقى بمنأى عن الانتفاضة وأحداثها. وعلى الرغم من أن هذه الكنائس بحكم تاريخها لم تكن متواصلة معًا، إلا أنها تواصلت معًا بعد اندلاع الانتفاضة الأولى لتوحيد المواقف بشأن العدالة والسلام. وكانت أهم البيانات التي صدرت في هذا الشأن قد وقّعها ممثلو الطوائف المسيحية التالون: البطاركة الثلاثة للكنائس الأرثوذكسية اليونانية، والروم الكاثوليك، والأرمن الأرثوذكس، ثم حارس الأراضي المقدسة، وأساقفة الأقباط الأرثوذكس، والسريان الأرثوذكس، والكنائس الأرثوذكسية الأثيوبية، والكاثوليكية اليونانية، والأنجليكانية، واللوثرية.

وصدر البيان المشترك الأول لرؤساء الطوائف المسيحية في القدس في 22 كانون الثاني/ يناير [2]1988، وتلاه البيان الثاني في 23 شباط/ فبراير 1988[3]، وأعلن رؤساء الكنائس هذا البيان باعتباره صوت الكنيسة الأم في القدس.

وسنرى اختلافًا واضحًا في لهجة هذا البيان بالمقارنة مع البيان الثالث، الذي أصدره رؤساء الطوائف المسيحية في القدس في حزيران/ يونيو [4]1989. ففي هذا البيان يتم

(1) Raheb, Mitri, I am a Palestinian Christian, Minneapolis: Augsburg Fortress, 1995.

(2) Ibid. 123 – 124.

(3) Ibid. 124.

(4) Ibid. 125.

الحديث عــن الحرمان في القدس باعتبارها «حرمانًا من أرضنــا»، وهو ما يعني أن القدس لم تعد مجرد مرجعية للهوية الدينية، بل اكتســبت صــدىً جغرافيًّا. وجاء هذا التحول وفقًا لإعلان الاســتقلال الفلســطيني الذي أعلنته منظمة التحرير الفلسطينية في الجزائر في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988.

وصدر البيــان الرابع في 23 نيســان/ أبريل 1990[1] في أعقاب قيــام جماعة «عطيرت كوهانيم» الاستيطانية بالاستيلاء بالقوة على ممتلكات جون هوسبيس في القدس الشرقية.

وأشــار البيان إلى أن هذا العمل الاستيطاني المســلح «يعرض للخطر سلامة واستقلال الأحياء المســيحية والأرمنية والإسلامية واســتقلالها الثقافي والديني، ويمثل انتهاكًا لمكانة وطابع هذه الأحياء في المدينة المقدســة منذ قرون، والتي حظيت باحترام كل حكام القدس الســابقين». وشــدد على أن هذا الإجراء يعرض للخطر بقاء جميع الطوائف المســيحية في المدينة المقدســة[2]. وطالب البيان أيضًا، السلطات الإسرائيلية بتنفيذ الإبعاد الفوري لهؤلاء المســتوطنين وتأمين الممتلكات لأصحابها الشرعيين، وهــم بطريركية الروم الأرثوذكس. فضلًا عن ذلك، قرر رؤســاء الكنائس بالإجماع إغلاق أبواب الأماكن المقدسة المسيحية في 27 نيسان/ أبريل 1990.

وهكــذا فقد أدت الأحداث المتلاحقة إلى دفع رؤســاء الكنائس إلى لفت الانتباه إلى القضايا المتعلقة بالقدس. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1990 أدان بيان الكنائس الخامس المذبحة الشــنيعة التي جرت في الحــرم الشريف في الثامن من تشريــن الأول/ أكتوبر 1990[3]. أما البيان الســادس الصادر في 20 كانون الأول/ ديســمبر 1990[4] فقد حذّر من الأزمات القادمة، ورفض الإجراءات القمعية والسياســات المتعمدة التي تقوم بها

(1) Ibid. 126.

(2) Ibid.

(3) Ibid. 127.

(4) Ibid. 128.

سـلطات الاحتلال لتغيير الأوضاع والديموغرافيا في القدس. كما عارض الانتهاكات والممارسات المستمرة غير القانونية لتفكيك المجتمع المسيحي في المدينة وفرض الضرائب والاستيلاء على ممتلكات الكنيسة.

وحذّر البيان السابع الصادر في 23 آذار/ مارس 1991[1] من التهديد الخطير الناشئ عن محاولة تغيير الطابع الأصلي والتعددي لمدينة القدس.

أما البيان الثامن الصادر بتاريخ 30 أيار/ مايو 1991[2]، فقد استنكر فيه رؤساء الكنائس الهجـوم الإعلامي على الرهبانيـة الفرنسيسـكانية، وأدانوا نشر تقاريـر إخبارية متحيزة وشعارات معادية للمسيحية مكتوبة على جدران أحد الأديرة.

وبشـكل عام، جاءت البيانـات العشرة الأولى ردًّا على الأحـداث اليومية في الأراضي المقدسة بشكل عام وفي القدس بشكل خاص.

وفي هذه الأثناء، وفي 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994[3]، وبعد سـتة أشـهر من توقيع اتفاقية غزة أريحا في 4 أيار/ مايو 1994 صدرت المذكرة الأولى لرؤسـاء الطوائف المسيحية لتُركز على القدس، وتضمنت المذكرة 15 نقطـة يمكن تلخيصها من مصادرها الأصلية في النقاط التالية:

1) اعتبار القدس مدينة مقدسـة لأتباع الديانات السـماوية الثلاث، وطبيعتها الفريدة المُقدسـة تجعلها مُناسبة لتبني رسـالة خاصة للمصالحة والتعايش، وليس للصراع والتنافر.

2) إن عملية السلام العربية الإسرائيلية في طريقها لتسوية الصراع، غير أن هناك تجاهلًا

(1) Ibid. 129 – 130.

(2) Ibid. 131.

(3) Heads of Churches in Jerusalem, Memorandum on Jerusalem, Jerusalem, 14. November 1994.

للقدس في هذه العملية، ومن الضروري وضعها ضمن التوجهات الأساسية لتسوية الصراع.

3) إن هناك تضاربًا واضحًا بين موقفي طرفي الصراع، إسرائيل، والفلسطينيين.

4) يعلمنا التاريخ أن القدس لا يُمكن حصرها في شعب واحد أو دين واحد، بل يجب فتحها للجميع، ومشاركتها للكل. وينبغي على مَن يتحكمون في المدينة أن يحولوها إلى عاصمة للبشرية[1]، خاصة أنها مميزة بشمولها ومكانتها العالمية.

5) العودة إلى العهدين القديم والحديث تدفعنا للاعتراف بدور القدس المؤسسي في الحج والتقاليد الطقسية المسيحية.

6) ظلت القدس موطنًا للمسيحيين على مدار ألفي عام، وكانت الكنيسة المحلية مع مؤمنيها حاضرة دومًا بشكل نشط في المدينة، وهو ما يعني أن هذا الوجود للمجتمع المسيحي الحي لا ينفصل عن المواقع التاريخية، فمن خلال المباني الحية تكتسب المواقع التاريخية حيويتها.

7) للقدس بعدان، الأول يخص قدسيتها لارتباطها بطريق الخلاص، والثاني يخص قدسيتها كموطن بالنسبة لسكانها المحليين من المسيحيين، وكذلك من المسلمين واليهود، الذين ولدوا في المدينة ويعيشون فيها.

8) تتناول المذكرة بعد ذلك المطالب المشروعة للمسيحيين في القدس وأهمها:

- الحق في الحرية الكاملة للوصول إلى الأماكن المقدسة، وحرية العبادة، وكذلك حقوق الملكية والحضانة والعبادة التي اكتسبتها الكنائس من خلال «الفرمانات» وصارت محمية قانونًا في «الوضع الراهن».

- الحق في زيارة القدس للقيام بالحج.

(1) Ibid.

- الحق الإنساني في حرية العبادة والضمير، سواء بالنسبة للأفراد أو للجماعات.
- الحقوق المدنية والتاريخية للسكان والتي تتيح لهم القيام بالواجبات الدينية، والتعليمية، والطبية وأعمال الخير، وغيرها.
- الحق أن تكون لهم مؤسساتهم الخاصة مثل دور المسنين، والمعاهد، ومراكز الدراسة.

وقد أكدت المذكرة أن هذه الحقوق لا تُمنح للمسيحيين لكونهم مسيحيين، وإنما باعتبارهم مواطنين يجب أن يتمتعوا بكل حقوقهم الأساسية الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والقومية، وأن يكونوا على قدم المساواة مع أصحاب الديانات التوحيدية الأخرى في المدينة.

9) وتشير المذكرة إلى ضرورة منح القدس نظامًا قضائيًّا وسياسيًّا خاصًّا يعكس الأهمية العالمية للمدينة[1].

من هنا فقد طالبت المذكرة بما يلي[2]:

- ينبغي على ممثلي الديانات السماوية الثلاث، وعلى القوى السياسية التعاون في إعداد وتطبيق نظام خاص للقدس.
- ضرورة مشاركة المجتمع الدولي في هذا النظام الأساسي، والعمل على ضمان استقراره، واستدامته.

وخلال قمة كامب ديفيد الثانية، وفي 17 تموز/ يوليو 200، أرسل بطاركة الروم الأرثوذكس، واللاتين والأرمن الأرثوذكس رسالة إلى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك، والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات[3]. وقد لخصت

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) Diodoros I., Michel Sabbah, & Torkom I. Letter to Bill Clinton, Ehud Barak & Yasser Arafat, Jerusalem, 17. July 2000

الرسالة مذكرة 1994 مع بعض الإضافات، والتي تضمنت: مناشدة البطاركة ضمان عدم فصل الطوائف المسيحية داخل أسوار البلدة القديمة بعضها عن بعض، وهو ما جاء ردًّا على مقترح بضم حارة الأرمن إلى حارة اليهود بالمدينة. أضافت الرسالة: «إننا نعتبر الأحياء المسيحية والأرمنية في المدينة القديمة كيانين متجاورين لا ينفصلان ويوحدهما الإيمان نفسه»[1].

واقترحت الرسالة حضور ممثلين عن البطريركيات الثلاث وحارس الأرض المقدسة في قمة كامب ديفيد، حيث ستتم مناقشة مستقبل القدس، وذلك حفاظًا على وجودهم وتأكيدًا على حقوق الكنائس المعترف بها.

وفي 26 أيلول/ سبتمبر 2006[2]، أصدر بطاركة ورؤساء الكنائس المحلية آخر بياناتهم، والذي كان له سياق مختلف، تمثل في تغيير خطاب قادة الكنيسة، نتيجة تدهور عملية السلام، والسياسات العنيفة التي اتخذتها إسرائيل.

من هنا، فقد كان مستهل بيانهم ذلك الوقت حول الواقع السياسي الأحادي المُتبع، وسياسة تهويد المدينة، وإقصاء أهلها عن حرم المدينة المقدس. وأكد البيان أن القدس، المحاطة بالأسوار لم تعد قلب الحياة كما كان مفترضًا لها أن تكون[3].

وطالب بطاركة ورؤساء الكنائس المسيحية في القدس بتوحيد الجهود للتوصل إلى رؤية عامة حول مدينة القدس المقدسة، والتي أراد الله أن يعيش فيها شعبان وثلاث ديانات معًا. وأكدوا أن الأماكن المقدسة، والطوائف المُقيمة في القدس غير قابلين للانفصال، لذا فإن مستقبل المدينة يجب أن يتم إقراره باتفاق مشترك يقوم على مبدأ المساواة بين الإسرائيليين،

(1) Ibid.

(2) Patriarchs and Heads of the Local Christian Churches in Jerusalem, Status of Jerusalem, Jerusalem 29. September 2006.

(3) Ibid.

والفلسطينيين، أو أن يتم تقسيم المدينة إذا كانت هذه هي رغبة الشعبين الكائنين هناك[1].

وخلص البيان إلى التوصية بإنشاء لجنة خاصة لبحث مستقبل المدينة على أن تكون الكنائس المحلية في القدس ممثلة فيها.

وعلى الرغم من عدم صدور أي بيانات متعلقة بالقدس خلال الفترة من 2006 إلى 2016، إلا أنها عادت مرة أخرى للصدارة في أيلول/ سبتمبر 2017. وجاء هذا البيان[2] على خلفية صفقة باب الخليل المفترضة بعد عرض مشروع قانون على لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست، يسمح للحكومة الإسرائيلية بمصادرة ممتلكات الكنيسة المستأجرة. وعارض البيان بشدة مشروع القانون المعروف بقانون الضرائب ومصادرة الممتلكات، واعتبر ذلك انتهاكًا صارخًا للوضع الراهن للكيانات الدينية والحكومية والمدنية. وشدّد البيان على أن مثل هذه التشريعات والقرارات تسبب ضررًا بالغًا، ليس لكنيسة بعينها وإنما لكل الكنائس. وبتعبير البيان، فإن ذلك يؤدي إلى «قطع الخيط الرفيع للعلاقات بين المجتمع المسيحي والسلطات، والباقي منذ عقود»[3].

وفي ظل تصور إمكانية تغيير موقف الولايات المتحدة بشأن القدس، بعث رؤساء الكنائس برسالة مفتوحة إلى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2017[4] أعرب فيها زعماء الكنائس عن قلقهم من أن تؤدي التطورات الجارية بشأن القدس في النهاية إلى المزيد من الكراهية، والصراع، والعنف، والمعاناة. وناشد الزعماء، الرئيس ترامب الحفاظ على الأوضاع الراهنة للقدس، آملين أن يتمكن الإسرائيليون والفلسطينيون من استئناف

(1) Ibid.

(2) Patriarchs and heads of Local Churches in Jerusalem, Joint Statement from the patriarchs and Heads of Churches in Jerusalem: "Learn to do good; seek Justice, rescue the oppressed…" Isaiah 1 , 17, Jerusalem, September 2017.

(3) Ibid.

(4) Patriarchs and heads of Local Churches in Jerusalem, Letter to President Trump, Jerusalem, 6. December 2017.

المفاوضات للتوصل إلى سلام عادل ومستدام، يحمل الخير لكل من يرتبطون بالمدينة المقدسة.

ولاحقًا، في 25 شباط/ فبراير 2018[1] صدر البيان الأخير، ووقّع عليه رؤساء الكنائس المسؤولين عن كنيسة القيامة، والكنائس المعترف بها وهم ثيوفيلوس الثالث بطريرك الروم الأرثوذكس في القدس، ونورهان مانجويان بطريرك القدس الأرمني، وفرانشيسكو باتون حارس الأراضي المقدسة الفرنسيسكان. وعكس ذلك البيان الحملة المنظمة العنيفة وغير المسبوقة التي قامت بها بلدية القدس من خلال إرسال إخطارات تحصيل مُهينة، وإصدار أوامر مصادرة لأصول وممتلكات الكنيسة وحساباتها المصرفية تحت زعم وجود ديون وغرامات عليها لصالح الضرائب[2].

وذكر البيان أن هذه الخطوة تتعارض مع الوضع التاريخي القائم للكنائس داخل المدينة المقدسة، وعلاقاتها بالسلطات المدنية. كما أن مثل هذه التصرفات تمثل خرقًا للاتفاقات القائمة والالتزامات الدولية التي تضمن حقوق وامتيازات الوجود المسيحي في القدس. وشدّد الموقعون على «أن أكبر الضحايا لهذه التصرفات هم الأسر الفقيرة التي ستظل بلا طعام أو سكن، والأطفال الذين لن يتمكنوا من الالتحاق بالمدارس»[3].

ويمكن القول إن اللهجة الحادة في هذا البيان تمثل المرة الأولى التي يدين فيها قادة الكنيسة الممارسات الجارية إلى حدّ وصفها بأنها عنصرية وتمييزية ضد الكنائس. لقد استخدم البيان لفظ «النازية» موضحًا أن مشروع القانون البغيض يُذكرنا جميعًا بتلك القوانين التي تمّ سنّها ضد اليهود خلال فترات تاريخية مظلمة في أوروبا. وأخيرًا ذكر البيان أن «هذا الهجوم المنهجي وغير المسبوق ضد المسيحيين في الأراضي المقدسة ينتهك بشدة الحقوق الأساسية

(1) Theophilos III, Francesco Patton & Nourhan Manougian, Statement on Municipal threats and the discriminatory "Church Lands Bill", Jerusalem 25. February 2018.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

والعتيقة والسيادية»[1]. وكنوع من الاحتجاج قرّر الموقعون اتخاذ خطوة غير مسبوقة بإغلاق كنيسة القيامة لمدة ثلاثة أيام.

ومن الواضح أن البيانات الثلاثة الأخيرة تأتي في سياق يختلف عن كل ما سبق، ففي نهاية الأمر، فهي تمثل رد فعل مباشر ضد الرسوم الضريبية المفروضة على الكنائس، لكنها كذلك اعتراض على نقل الولايات المتحدة سفارتها إلى القدس واعترافها الرسمي بالقدس عاصمة لإسرائيل. وهناك مكاسب محلية لهذه البيانات فصدورها في هذا التوقيت يمثل ردًّا دفاعيًّا تجاه اتهامات تبديد وبيع الممتلكات يتم توجيهها لبطريرك الأرثوذكس في القدس، لذا فقد أفاد هذا البيان الأخير بشكل خاص صورة البطريرك سياسيًا، وخفف من حدة الخلاف الأخير داخل الكنيسة الأرثوذكسية.

ووفقًا لما عرضناه، يمكننا أن نلخص موقف الكنائس والهيئات الكنسية من القدس كالآتي:

I. هناك نوعان من بيانات الكنيسة بشأن القدس:

النوع الأول يركز على موقف الكنائس من القدس في المستقبل من حيث حقوقها ومكانتها المقدسة. وغالبًا فإن هذه البيانات كانت تصدر بالتزامن مع تحركات سياسية ملفتة على المستوى الإقليمي والدولي. وعلينا أن نتذكر أن أحد التصريحات الأولى بشأن القدس هو ما كتبه البابا بيوس الحادي والعشرون في 15 نيسان/ أبريل 1949 بعد أيام قليلة من توقيع اتفاقية الهدنة بين إسرائيل والأردن في 3 نيسان/ أبريل 1949، والتي سبقتها الاتفاقية مع لبنان في 23 آذار/ مارس 1949، ومع مصر في 24 شباط/ فبراير 1949.

والأمر نفسه ينطبق على رسالة مجلس الكنائس العالمي في 13 حزيران/ يونيو 1949.

لقد ساءت الأمور بعد توقيع اتفاق الهدنة، الذي تبين أنه مجرد مقدمة لمحادثات السلام التي ستقودها الأمم المتحدة والدول العظمى. لكن من المعروف أن إسرائيل

(1) Ibid.

قاطعـــت حينها كل الاجتماعات التي تلت الاتفـــاق، وأن القوى الثلاث الكبرى، وهي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، وقعت على اتفاق ثلاثي للحفاظ على الوضع السياسي الراهن.

أما النوع الثاني مـــن بيانات الكنائس، فقد جاءت كردّ فعل على تصرفات ســـلبية تهدد بشـــكل مباشر مكانة القدس. ومنها على سبيل المثال تصريحات مجلس الكنائس العالمي ضد الإجراء الإسرائيلي الأحادي الجانب بضمّ القدس الشرقية سنة 1980، وصدر احتلال دار القديس يوحنا 1990، كذلك البيان الذي استنكر كتابة الشعارات المناهضة للمسيحية سنة 1991، فضلًا عن البيانات الرافضة للسياســـات الإسرائيلية التمييزية ضد العرب مسلمين ومسيحيين على السواء.

II. من الملفت للنظر أنه لم تصدر أي بيانات خلال الفترة من 1949 إلى 1967 وهي الفترة التي كانت فيها القدس الشرقية خاضعة للأردن.

III. وبشكل واضح يمكن تلخيص مطالب الكنائس فيما يخص القدس فيما يأتي:

1) منح القدس وضعًا خاصًّا (غير محدد) بضمانات دولية.

2) الحفاظ على اتفاق «الوضـــع الراهن» واحترامه، باعتباره جزءًا لا يتجزأ من المجتمع المســـيحي. ومن خلال هذه الاتفاق تنظم الكنائس علاقتها مع الســـلطات وتحمي حقـــوق الكنائس المختلفة في موضع القبر المقدس. ومن خلال الوضع الراهن أيضًا تحافظ الكنائس على الأماكن المقدســـة في القدس، وهو ما لا يمكن الاســـتهانة به، واعتبار أي تغيير في ذلك مؤديًا لحدوث تداعيات مالية خطيرة وخسائر كبيرة.

3) ضمان الحرية الكاملة للوصول إلى الأماكن المقدسة وضمان حق العبادة والحج.

وفي هذه النقطة تحديدًا، طالب الكرسي الرســـولي أيضًا بحق الإنسان في الضمير، وهي نقطة لها أهمية كبيرة بالنســـبة للكنائس في جميع أنحاء العالم، والتي تعتبر حق الإنسان في الضمـــير بين الأفراد والمجتمعات الكنســـية أمرًا بالغ الأهمية بالنســـبة لهم. ومن

الجدير بالذكر أن لذلك أيضًا آثارًا مالية، لأن الوصول إلى العبادة والحج الديني يعدّ موردًا أساسيًّا للكنائس في الأراضي المقدسة.

4) حق الطائفة المسيحية في استمرار وجودها في القدس. وفي ذلك الشأن فإن الكنائس تدرك جيدًا التحديات الديموغرافية التي تُحتم على السكان المسيحيين الحفاظ على أنفسهم في المستقبل حتى لا يتحول وجود كنائس الأرض المقدسة إلى مجرد وجود حجري بلا شعب حي.

IV. **كان واضحًا أن جهود الكنائس لم توجه نحو اتخاذ قرارات سياسية في المدينة بقدر ما استهدفت جعل القدس مكانًا مقدسًا للديانات السماوية الثلاث**، وبعد إعلان الاستقلال عام 1988 أضافوا إن القدس مدينة مصممة لشعبين.

ولم تناقش الكنائس الأمور السياسية إلا بعد عام 2006، حيث أعربت حينئذ عن تفضيلها لقدس مشتركة تعتمد على مبدأ المساواة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وفيما بعد أضافوا رؤية أنه يمكن تقسيم المدينة إذا كانت هذه هي رغبة الشعبين اللذين يعيشان في المدينة.

V. **بمراجعة تصريحات ومواقف الكنائس بشأن القدس منذ عام 1949 إلى 2006، يتضح لنا أن موقف الكنائس كان ولا يزال مهمًّا**، وهو موقف يتواكب مع ما يجري على الأرض ويتماشى مع الأطر الدولية والإقليمية والمحلية، وفي النهاية فإنه لا يمكن فصل الموقف الكنسي عن الواقع السياسي اليومي.

الخلاصة:

تشهد القدس اليوم حملة تهويد ممنهجة تقودها حكومة اليمين الإسرائيلية، ويدعمها اللوبي الصهيوني، ويشارك فيها التواطؤ الأمريكي وتيار الصهاينة المسيحيين.

وعليه، فإنه من الخطأ اعتبار الصراع في القدس مجرد صراع سياسي أو ديموغرافي.

فبجانب الاحتلال العسكري، استخدمت إسرائيل الدراسات الأكاديمية لتصوير القدس باعتبارها مدينة داود أو باعتبارها الهيكل الثالث الذي طال انتظاره، أو جبل صهيون. وهكذا فقد نشطت الصهيونية في احتكار الرواية الدينية الحصرية بشأن القدس، في حين تجاهلت عمدًا أهمية المدينة بالنسبة للمسلمين والمسيحيين على السواء.

ويتناول هذا البحث مركزية القدس في المسيحية باعتبارها مدينة مقدسة تمثل الخلاص، وشهدت الصلب، والقيامة، والصعود، ففي التراث المسيحي فإن القدس المقدسة هي أم الكنائس كلها، وبالنسبة للفلسطينيين المسيحيين، فإن القدس هي وطنهم حيث الجذور، وصمودهم يجعلهم مجتمعًا صلبًا وحيًّا وليس هشًّا وميتًا. وهكذا يواصل المسيحيون في القدس التمسك بأملهم في أن تكون هذه المدينة المقدسة مدينة لشعبين وثلاث ديانات، يمكنهم العيش بسلام في هذه المدينة التي يعتبرونها مقدسة.